أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون دولية

2018/03/21م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

أصابته لعنة ترمب.. شركة كامبردج أناليتكا توقف رئيسها..... 3

صفقة القرن: تنفيذ من طرف واحد وليس تأجيل..!..... 5

تحالف بوتين «الأطلسي»!..... 8

إيران وسوريا ما بعد "داعش".. إدارة الأزمات الإقليمية..... 10

ليبرمان: على الجميع في الشرق الأوسط استيعاب الدرس من ضرب المفاعل السوري..... 15

أصابته لعنة ترمب.. شركة كامبردج أناليتكا توقف رئيسها

الجزيرة نت 21\3\2018

أعلنت شركة كامبردج أناليتكا الثلاثاء أنها أوقفت رئيسها التنفيذي عن العمل إثر الكشف عن أنشطة الشركة في الدعاية الكاذبة وغير الأخلاقية، وسطوها على بيانات مستخدمي فيسبوك للمساعدة في فوز دونالد ترمب في الانتخابات الرئاسية الأميركية عام 2016.

وقالت الشركة إن ما قاله رئيسها خلال المقابلة التي بثتها القناة البريطانية الرابعة لا يمثلها ولا يعبر عن أساليبها الدعائية، وأعلنت أنها أوقفته عن العمل لحين إجراء تحقيق مستقل في القضية.

وجاءت هذه التطورات إثر بث القناة البريطانية لقطات من تحقيق يظهر فيه الرئيس التنفيذي للشركة ألكسندر نيكس وهو يتحدث إلى من كان يعتقده زبونا عن أساليب الشركة الرخيصة في إغواء السياسيين بالنساء والمال لتوريطهم في فضائح تفضي لخسارتهم الانتخابات.

وقد تحدث الرئيس التنفيذي لشخص قدّم نفسه على أنه سياسي سريلانكي يبحث عن آلية لهزيمة خصمه في الانتخابات.

ولكن تبين لاحقا أن مدير الشركة وقع في فخّ، فقد كان يتحدث لصحفي من القناة الرابعة البريطانية. وتمكن هذا الصحفي من تسجيل فيديو للمقابلة التي أحدثت ضجة كبيرة في الوسط السياسي في بريطانيا والولايات المتحدة.

وأثناء المقابلة كشف نيكس أنه التقى ترمب "مرات عديدة" وأن شركته لعبت دورا حاسما في فوزه في الانتخابات.

وأضاف "قمنا بجميع عمليات البحث. جمعنا كل البيانات. وأنجزنا كافة التحليلات. نفذنا كل عمليات الاستهداف. أدرنا الحملة الرقمية بالكامل وبياناتنا وجهت إستراتيجيتهم".

تحقيق مستقل

وفي السياق، طلبت هيئة حماية حرية وخصوصية المعلومات البريطانية أمرا قضائيا للوصول إلى قاعدة بيانات الشركة.

وكان موظفون بالشركة كشفوا عن اختراقها بيانات 50 مليونا من مستخدمي فيسبوك، وتحليلها لمساعدة حملة ترمب في الانتخابات الماضية.

من جهتها طلبت لجنة الثقافة في مجلس العموم البريطاني من مؤسس ورئيس شركة فيسبوك مارك زوكربيرغ المثول أمامها، متهمة إياه بتضليلها سابقا بالقول إن الشركة لا تعلم عن خروقات في قاعدة بيانات المستخدمين.

وتسعى اللجنة لمعرفة كيف سطت كامبردج أناليتكا على بيانات مستخدمي فيسبوك، وكيف قامت إثر ذلك بالتأثير على حملتي الانتخابات الرئاسية الأميركية لصالح دونالد ترمب، وكذلك الاستفتاء على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي لصالح معسكر مؤيدي الخروج.

تفاصيل الاختراق

كما طالب أعضاء في الكونغرس الأميركي بجلسة استماع لزوكربيرغ للحصول على تفاصيل أكثر بشأن هذا الخرق، وكيف تغافلت فيسبوك عنه رغم تعلقه بحماية الخصوصية.

وكان روبرت مولر الذي يتولى التحقيق في التدخل الروسي في الانتخابات الأميركية، طلب في وقت سابق من كامبردج أناليتكا تسليم جميع المعاملات والمراسلات لموظفيها الذين عملوا في الحملة الانتخابية لترمب.

وفي سياق آخر، أظهر تحقيق سري للقناة الرابعة البريطانية أن كامبردج أناليتكا هي الفرع الأميركي لشركة "أس سي أل سوشيال ليميتد" التي استأجرتها الإمارات لنشر معلومات مكذوبة لتشويه سمعة قطر.

وكانت شبكة "أن بي سي" الأميركية قالت في تقرير إن وثائق كامبردج أناليتكا كشفت أن الإمارات دفعت مبلغ 333 ألف دولار مقابل شن حملة في مواقع التواصل الاجتماعي لتشويه سمعة قطر وربطها بالإرهاب عام 2017.

صفقة القرن: تنفيذ من طرف واحد وليس تأجيل..!

بقلم: د. إبراهيم أبراش أمين للاعلام 2018\3\21

الإعلان عن تأجيل ما تسمى "صفقة القرن" يحتاج لتفكير جاد حول مفهوم التسوية السياسية وحول ما يجري بالفعل على أرض الواقع وهل الرئيس ترامب أجل الصفقة بالفعل أم إنه بتفاهم مع إسرائيل و أطراف عربية يقوم بتنفيذ الصفقة من طرف واحد خطوة خطوة وبدون موافقة الفلسطينيين أو التفاوض معهم حولها؟ وهذا يذكرنا بقرار إسرائيل تنفيذ الانسحاب من طرف واحد من غزة عام 2005 دون اتفاق رسمي مع القيادة الفلسطينية، وبعد الخروج من غزة تداعت الأحداث بما يتوافق مع المخطط الإسرائيلي بنزع غزة من إيالة السلطة الفلسطينية وعن السياق الوطني؟

قبل الاستطراد يجب الإشارة إلى أن أغلب ما يتم تداوله عن "صفقة القرن" هي تسريبات إعلامية حيث لا توجد وثيقة جامعة حول الصفقة تم تقديمها أو طرحها رسميا، كما أن ما تم تداوله عن تأجيل الصفقة منقول عن وسائل إعلام إسرائيلية فالقناة الثانية وموقع ديك ديبكا الإسرائيليان هما من ذكرا نقلا عن جايسون غرينبلات المبعوث الأمريكي الخاص للشرق الأوسط إن الرئيس ترامب قرر تأجيل صفقة القرن ربما لعام أو عامين وتم ذلك خلال لقاء واشنطن للبحث في أوضاع غزة يوم الثالث عشر من مارس الجاري.

من المؤكد لو أن الرئيس الأمريكي ترامب وجد تجاوبا من القيادة الفلسطينية لتم الإعلان عن الصفقة، إلا أن الرفض الفلسطيني الصارم والتحفظ من أغلبية الدول العربية وحتى الأجنبية على الصفقة لأن ما تسرب عنها يتعارض مع القرارات الدولية حول الصراع كما يتعارض مع مرجعيات التسوية، أيضا تطور الخلاف الروسي الأمريكي حول سوريا وإقالة وزير الخارجية تيليرسون.. كل ذلك دفع ترامب ليس للتراجع عن الصفقة بل تغيير آلية تنفيذها وتمريرها، حيث وبنصيحة إسرائيلية رأى أن سياسة فرض الأمر الواقع وتنفيذ بنود الصفقة خطوة خطوة وامتصاص ردود الفعل بعد كل خطوة كما جرى بشأن القدس واللاجئين والتراجع عن حل الدولتين هي الطريقة الأفضل في التعامل مع بيئة غير متوافقة مع السياسة الأمريكية والإسرائيلية، وهذا النهج يتوافق مع شخصية ترامب ومع قراراته حول كثير من القضايا الأمريكية الداخلية أو سياساته الخارجية حيث يتخذ القرار وينفذه من طرف واحد ويضع الجميع أمام الأمر الواقع.

خلال ربع قرن من الجري وراء المفاوضات وفي أروقة ودهاليز الشرعية الدولية حول تنفيذ وتطبيق الاتفاقات الموقعة مع إسرائيل والاعتراف بدولة فلسطينية، وفي الوقت الذي تنشغل فيه النخب الفلسطينية وتُشغل معها الشعب بصراع وجدل عقيم حول السلطة والحكومة والمصالحة والرواتب والاتفاقات الموقعة والتنسيق الأمني والحديث عن انتصارات دبلوماسية أو انتصارات للمقاومة، وفي الوقت الذي تنشغل فيه وسائل الإعلام اليوم بالحديث عن تأجيل صفقة القرن وأسبابه ..، خلال كل ذلك كانت إسرائيل ومعها الولايات المتحدة الأمريكية وما زالتا تعملان على فرض وتمرير تسوية الأمر الواقع والتي يتم تخريجها وتسويقها اليوم تحت مسمى "صفقة القرن".

تسوية تترسخ يوما بعد يوم و تشارك فيها أنظمة عربية وأطراف دولية وفلسطينيون بجهل من البعض وبتواطؤ من آخرين، إنها تسوية التلاعب بفكرة حل الدولتين لتقتصر الدولة الفلسطينية على غزة وتصفية الحالة الوطنية في الضفة من خلال سياسة الاستيطان والتهويد وتفريغ السلطة الفلسطينية من مضامينها الوطنية لتتحول لمجرد أداة تخدم تسوية الأمر الواقع والتعايش مع الاحتلال وإخراج قضيتي القدس واللاجئين من مجال التفاوض أو النقاش.

صحيح، إن مستشاري ترامب اليهود وشبكة مصالحه وعلاقاته وخلفيته الأيديولوجية لعبوا دورا في المخيال السياسي لترامب حول الصراع في الشرق الأوسط ورؤيته للفلسطينيين والإسرائيليين، إلا أن مآل الصراع والتسوية السياسية منذ مدريد حتى اليوم وواقع موازين القوى والوقائع التي ترسخت على الأرض كلها لعبت دورا وكانت الأساس الذي بنى عليه ترامب رؤيته لصفقة القرن، كما يمكن القول إن صفقة القرن هي محصلة كل ما جرى منذ خروج شارون من غزة خريف 2005 مرورا بالانقسام 2007 وترسخه وتفكيك وإضعاف النظام الإقليمي العربي بفوضى "الربيع العربي".

ترامب بدأ بتنفيذ صفقة القرن وفرضها على أرض الواقع قبل أن يُعلن عنها رسميا: قراره حول القدس كعاصمة لإسرائيل، تراجعه عن حل الدولتين، تخفيضه للمساعدات التي تقدمها واشنطن للأونروا، موقفه من الأمم المتحدة وقراراتها وخصوصا ما يتعلق منها بإسرائيل وهو الموقف الذي عبرت عنه باستفزاز ووقاحة نيكي هالي سفيرة واشنطن في الأمم المتحدة، تشكيله تحالفات جديدة مع دول عربية وإسرائيل لمواجهة ما يعتبره عدوا مشتركا – إيران والجماعات الإسلامية المتطرفة –، مواقفه المعادية لمنظمة التحرير والقيادة الفلسطينية، تصنيفه حركة "حماس" كحركة إرهابية، مؤتمر واشنطن حول غزة وتشكيل لجنة مصرية

أمريكية إسرائيلية بمعزل عن السلطة الفلسطينية ..الخ، كلها تندرج في سياق تطبيق تسوية الأمر الواقع أو "صفقة القرن" وخصوصا أنه لم يحدث أي تحرك دولي جاد لتسوية جديدة أو آلية جديدة كما تطالب القيادة الفلسطينية، فماذا نحن فاعلون؟.

تحالف بوتين «الأطلسي»!

جاكسون ديل الاتحاد 21\3\2018

لماذا لم تستطع بريطانيا وحلفاؤها في «الناتو» ردع فلاديمير بوتين على نحو يثنيه عن أعمال مثل استخدام غاز أعصاب قاتل في مدينة بريطانية مسالمة؟ اسألوا جيريمي كوربن. فعندما قوبل باستنتاج حكومته القائل بأن روسيا مسؤولة عما يرقى إلى هجوم عسكري على بلاده، (أ) رفض زعيمُ حزب العمال المعارض الاعتراف بأن الكريملن هو المسؤول، و(ب) ألقى بظلال من الشك على الاستخبارات البريطانية، و(ج) اشتكى من أن موسكو لم تُمنح محاكمة عادلة، و(د) قال إن الرد المناسب هو «حوار بنّاء». بعبارة أخرى، إن كوربن كرر العبارة نفسها التي يرددها مروجو الدعاية التابعون لبوتين.

ثم هناك الرئيس الأميركي دونالد ترامب؛ فبعد أن حمّلت رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي المسؤولية عن الهجوم لروسيا، أشار ترامب إلى أنه ما زال من الضروري «استجلاء الحقائق» قبل اتهام «أي شخص». وعندما قدمت ماي حججها ضد موسكو وطلبت دعماً دولياً، ألقى ترامب خطاباً ندد فيه بقائمة طويلة من حلفاء الولايات المتحدة، مثل كندا والمكسيك وكوريا الجنوبية واليابان.. لكنه لم ينبس بكلمة حول استخدام أسلحة كيماوية ضد أقرب حلفاء أميركا، ولم يكن مستعداً للقول «إن الروس كانوا وراءه على ما يبدو» إلا يوم الخميس، رغم أن حكومته أصدرت بياناً أكثر وضوحاً.

إن بوتين يطلق مغامرات لم يجرؤ حتى الاتحاد السوفييتي على محاولتها، مثل مهاجمة جنود أميركيين في سوريا، لأنه يستطيع التعويل على حلفاء بحكم الواقع لإضعاف وعرقلة أي رد، مثل كوربن في لندن، والذي لديه احتمال بنسبة 20% تقريباً ليصبح رئيس وزراء بريطانيا المقبل، كما يقول بعض المراقبين.

وإلى ذلك، فإن رئيس الوزراء المجري ورئيس جمهورية التشيك، وهما بلدان عضوان في «الناتو»، يميلان منذ وقت إلى أسلوب بوتين، شأنهما في ذلك شأن بعض متصدري الانتخابات الإيطالية الأخيرة. وبالتالي يمكنه التعويل على الركن الغربي لروسيا للقول بأن العقوبات تأتي بنتائج عكسية، وبأن الغرب نفسه يتحمل مسؤولية «خلق توترات» مع بوتين، وبأن المسار الصحيح هو مزيد من «الحوار القوي».

وطبعاً، فإن بوتين تلقى عقوبات بسبب غزوه لشبه جزيرة القرم وضمها، ومواصلته الهجوم على شرق أوكرانيا، وقيامه بهجمات سيبرانية ضد أميركا ودول أوروبية، وشنه حرباً في سوريا. لكن العقوبات، بما فيها

تلك التي أعلنتها بريطانيا وأميركا، كانت متواضعة وتقليدية، حيث تم طرد بعض الجواسيس الذين ينشطون تحت غطاء دبلوماسي، وحُظرت بعض الشركات وبعض الأوليغارشيين المتورطين في الأعمال المذكورة.

لكن ما لم يحدث هو إجراءات مالية وسيبرانية وعسكرية محكمة التصميم والتنفيذ وقادرة على تهديد بوتين بشكل جدي. هذا لا يعني أن لا شيء من ذلك موجوداً، وإنما أن الحكومات الغربية المنقسمة غير قادرة على الاتفاق. وفي هذا الصدد، يقول الدبلوماسي والمسؤول السابق عن سياسة العقوبات في وزارة الخارجية الأميركية دانيل فريد: «لدينا أدوات نستطيع استعمالها، لكن البريطانيين لا يستطيعون القيادة، ومع أن هذا قد يتغير، فإن ترامب اختار ألا يغيره». ويرى فريد أن السبيل لردع بوتين يكمن في العمل على «قائمة الكريملن» تلك، مضيفاً: «علينا أن نقطع تدفق المال الروسي إلى لندن وميامي ونيويورك وغيرها في الغرب، ونجعل بوتين يدرك أننا قادرون على استهدافه». ولا شك في أن مزيداً من الأسلحة للأوكرانيين والسوريين الذين يقاتلون القوات الروسية سيكون مفيداً. غير أن الأولوية ينبغي أن تعطى لمواجهة تحالف بوتين العابر للأطلسي.

إيران وسوريا ما بعد "داعش".. إدارة الأزمات الإقليمية

حسن أحمديان الجزيرة نت 21\3\2018

يرى اللواء رحيم صفوي –المستشار في الشؤون العسكرية لدى المرشد الأعلى للثورة الإيرانية علي خامنئي– أنه "بالإضافة للعمليات العسكرية التي يقوم بها الجيش السوري ومحور المقاومة، واستمراراً للجهاد المسلح للشعب والجيش والحكومة المقاومة للرئيس بشار الأسد؛ فإن عليها أيضاً متابعة الحل السياسي".

إيران أيضاً –بالإضافة لاستمرار دعمها حليفها السوري– شاركت وما زالت في العملية السياسية في أستانا التي أقامت مناطق خفض الصراع. أي أن النهج الإيراني –بالإضافة لتبنيه ضرورة النزال العسكري– بدأ منذ حين الأخذ بضرورة الخوض في العملية السياسية بغية إنهاء الأزمة السورية.

وتماشياً مع ذلك؛ رفضت إيران التدخّل العسكري التركي في عفرين، ودعت –وما زالت تدعو– السوريين إلى مقاومة القوات الأميركية شرق الفرات، بغية استعادة وحدة الأراضي السورية؛ فما الطارئ إذن؟ وهل النهج الإيراني يدلّ على إدراك لتطوّر يتطلب تحركاً مختلفا؟

تعدد جبهات الصراع

لقد انتهى تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) عسكريا. وبعيداً عن الصخب الدائر حول استمرار أيديولوجيته؛ يبدو أن للمؤثرين في الأزمة السورية شواغل أهم من التركيز على تلك الأيديولوجية. وبانتهاء "داعش" عسكرياً، تغيّرت بيئة الصراع وأولويات المتصارعين.

وباعتباره عنصراً موحِّداً للمتنافسين –بل والأعداء– فإن اندحار التنظيم عسكريا يُعادل قطع شعرة معاوية بين المؤثرين الموجودين في ميدان الأزمة السورية؛ فقد برزت بؤر جديدة للصراع وانقلب التركيز على داعش ليصبح تركيزا على أولويات تفرّق أكثر مما تجمع.

أي أن الأزمة الأحادية المركز (الحرب على "داعش" أو "الإرهاب" بشكل عام) انتقلت إلى مرحلة تعدد المراكز حسب اللاعبين وأولوياتهم المختلفة. وإذا كانت الأولويات الإقليمية والدولية بعيدة عن بلورة رؤية مشتركة بشأن المرحلة الجديدة؛ فإلى أين تمضي الأزمة السورية؟ وكيف ستؤثر الأولويات المتفاوتة على مستقبلها؟

كان متوقَّعاً صعود موجة الصراعات المحيطية في مرحلة ما بعد "داعش". فقد أبرزت عملية المخاض السورية جبهات بدت أولوياتها متجابهة أثناء تعاونها الضمني في الحرب على "داعش"، والواضح أن تلك الأولويات ستحدد سياساتها المرحلية في الفترة المقبلة.

وثمة جبهتان رئيسيتان يتصدر خطابهما وسياساتهما المسرح السوري اليوم: الجبهة الأولى تضم النظام السوري وحلفاءه (إيران وحزب الله وروسيا). بينما تتكوّن الجبهة الثانية من قوات سوريا الديمقراطية وداعمتها الرئيسية الولايات المتحدة. وثمة وجها شبه بين الجبهتين:

– امتداداتها الدولية: فقد انتصرت الحكومة السورية وحلفاؤها عسكرياً بعد تدخّل روسيا الجوّي، وما كانت قوات سوريا الديمقراطية لتُكتب لها الحياة لو لم تقم الولايات المتحدة بهندسة نشأتها والاستمرار في دعمها.

– السيطرة على جزء مهم من الأرض: فرغم الفرق بينهما؛ فإن الجبهتين تسيطران على الجزء الأكبر من التراب السوري.

كما أن ثمة اختلافين رئيسيين بين الجبهتين:

– الامتدادات الإقليمية: على خلاف قوات سوريا الديمقراطية؛ تنعم جبهة النظام السوري بحليف إقليمي مهم هو إيران.

– مواقع السيطرة: فالنظام السوري وحلفاؤه يسيطرون على الجزء الأهم من الأراضي السورية، بينما ترتكز مواقع سيطرة قوات سوريا الديمقراطية على الأراضي الكردية وبعض المناطق المحيطة بها.

وإلى جانب هاتين الجبهتين؛ ثمة قوة ثالثة مؤثرة على الأرض هي تركيا وحلفاؤها. ورغم محدودية تأثيرها؛ فإن لتحركاتها وتفاعل الجبهتين الرئيسيتين معها بأسا على توجيه الصراع.

وما يقلل من أهمية التأثير التركي قياساً بالجبهتين الرئيسيتين هو افتقار أنقرة إلى الامتداد الدولي وعدم سيطرتها على مناطق مهمة. وتبقى تركيا –رغم ذلك– لاعباً مؤثراً على تطورات الأحداث من بوابة الشمال السوري.

تجابه أولويات اللاعبين

كما كان اللاعب الإقليمي محورياً في بدايات الأزمة السورية؛ يعود اليوم بأولوياته ليحدد مستقبلها. أضف إلى ذلك أننا إزاء إسقاطات مرحلة الانتقال في النظام الدولي على المستوى الإقليمي. ومن هذه الإسقاطات

بروز تأثير أكثر من لاعب دولي على الشرق الأوسط، ومن ميزات هذه المرحلة ازدياد حيّز المناورة لدى اللاعب الإقليمي وسرعة تغيير التهديد فرصة أو العكس.

فقد استحالت الفرصة السورية المرئية من تركيا مثلاً إلى تهديد أمني أجبر أنقرة على الاستدارة سياسياً، ثم الدخول عسكرياً لردع ما اعتبرته مهدداً لأمنها القومي. وفي وضع كهذا؛ علينا أخذ كل لاعب على حدة بغية استشراف المستقبل.

ونبدأ بتركيا التي استبدلت هزيمتها بعد انتقالها من جبهة "إسقاط النظام" إلى جبهة "الحل السلمي". ورغم أن سيكولوجية تصور التهديد أفضت إلى اتخاذ هذه السياسة، فإن إسقاطات السياسة التركية –في السنوات السابقة لتلك الاستدارة– استمرت في مرحلة ما بعد "داعش".

فالقوة الكردية في شمالي سوريا –معززة بالدعم الأميركي– تحدّ اليوم أجزاء مهمة من المناطق الكردية في تركيا، والنظام الذي راهنت تركيا على إسقاطه يُعتبر اليوم شريكاً في مواجهة التهديد الكردي. ولفهم الموقع التركي على الخريطة السورية؛ يجب أن نعيد التذكير بالتغيير المستمر للأهداف التركية.

فالأهداف الفضفاضة لمرحلة تثوير سوريا انتقلت إلى هدف محدد: إيقاف القوة الكردية، وتقطيع أوصال الحلم الكردي بنسج وحدة بين الكانتونات الثلاثة في الشمال السوري (الحسكة وكوباني وعفرين). وبذلك انحدرت الدوافع من حلم السيطرة إلى ردع المخاطر.

تختلف مسافة اللاعبين الآخرين من الهدف التركي؛ فرغم رفض الجبهة الأولى لزيادة القوة الكردية بشكل يأتي سلباً على وحدة سوريا، فإن طريقة التعاطي التركية تثير خلافات في تلك الجبهة.

فإيران مثلاً ترفض دخول تركيا الأراضي السورية، ليس رفضاً لإيقاف المد الكردي، بل نبذاً لزيادة مطردة في التأثير التركي المباشر على الأرض السورية. هذا بينما غضّت موسكو الطرف عن التدخّل التركي، محاولةً الإمساك بالعصا من الوسط ذوداً عن دورها الموازن بين اللاعبين المؤثرين.

أما الجبهة الثانية فترفض التدخّل التركي رفضاً باتّاً وتعتبره احتلالاً على أنقرة العدول عنه، ولذلك فإن الدعم الأميركي المشروط والمقدم لكرد سوريا أزّم التحالف الأميركي/التركي.

تبقى تركيا إذن شبه وحيدة في دأبها لردع القوة الكردية، وتزداد كوابيس النخب التركية الحاكمة بعد ظهور صعوبات التدخل والزيادة المطردة لكلفته، بينما يؤثر التدخل التركي على باقي جبهات الصراع الصاعدة.

وبعد أن أطبقت الجبهتان الرئيسيتان على "داعش" شرقي سوريا، وباتت الخطوط الحمر –متمثلةً في قطع نهر الفرات– واضحةً؛ انتقلت نخبة قوات سوريا الديمقراطية إلى عفرين للذود عن "أرضها" بدل المشاركة في تحرير "أرض الآخرين" في الجبهة الشرقية.

وذوداً عن خطوطها الحمر؛ باتت الولايات المتحدة تعتمد أكثر على القوة الجوية لردع "أعدائها". وبات جليّاً –منذ استهداف الولايات المتحدة لقوى خصومها في دير الزور– أن المنطقة قد تأتي بمفاجآت لا يمكن التنبؤ بها. أضف إلى ذلك أن السيولة العالية وصعوبة استشراف المستجدات –وخاصة الأهداف المتعارضة على المديين المتوسط والبعيد– تحدّ إمكانية التنبؤ.

وبسبب التدخل التركي وتأثيره على الجبهة الشرقية؛ باتت قوات الجيش السوري وحلفائه أكثر تحرراً في التحرك ضد الجيوب المتبقية في عمق الأراضي التي تسيطر عليها. وفي وضع هذا؛ بدأت عملية استعادة الغوطة الشرقية.

تطور الرؤية إيرانية

وإلى جانب الأزمة الشمالية المتصاعدة والشرقية المفتوحة على المفاجآت؛ تتصاعد أزمة أخرى في أقصى الجنوب الغربي لسوريا بين اللاعبين المؤثرين. ففي فبراير/شباط الماضي أسقطت المضادات الجوية السورية –لأول مرة منذ عقود– طائرة "أف 16" إسرائيلية.

وقامت إسرائيل بالرد فقصفت بعض تلك المضادات، كما أسقطت طائرة بدون طيار (درون) انطلقت من الأراضي السورية بمضادات اسرائيلية. ولم تكن المجابهة يتيمة في السنوات الأخيرة، إلا أنها تشير إلى زيادة مطردة لعنصر المفاجأة في تلك الجبهة، بعد الانتهاء من خطر "داعش" في العراق وسوريا.

فقد أبدت إسرائيل استعداداً واضحاً لمواجهة أية مضاعفات لتدخلها الجوي ضد حلفاء الحكومة السورية (إيران وحزب الله). وإلى جانب البُعد العملياتي؛ استطاعت إسرائيل تركيز جزء مهم من الاهتمام الأميركي والغربي بسوريا على مستقبل حضور إيران وحزب الله في سوريا.

نحن إذن إزاء إستراتيجية احتواء عملية مصحوبة بتجييش إعلامي ارتكز على قضيتين تصرّ عليهما إسرائيل: "تعزُّز القوة الإيرانية في سوريا"، و"إنشاء مصنع صواريخ إيرانية على الأراضي اللبنانية"؛ وفق المطروح إسرائيلياً.

تسعى إسرائيل لتقطيع أوصال الحلف الممتد من إيران إلى لبنان، وتحاول استقطاب أو تحييد اللاعبين المؤثرين بسوريا. وإذا كانت الإدارة الأميركية تشاطر اليوم إسرائيل الرأي في ضرورة احتواء "الخطر الداهم"؛ فهي أقرب لرؤية إيران في معارضتها للتدخل العسكري لتركيا شمال سوريا.

ولذلك؛ فإن المواجهة مع إيران في سوريا لا تتماشى مع الموقف الأميركي في المواجهة الشمالية، لأنها ستربك اللاعب الموازن للتدخل التركي على الأرض.

ولا تقترب روسيا إلى أي من الرؤيتين، بل تحاول الحفاظ على الحياد بغية استمرار دورها الموازِن في سوريا. لموسكو بالتأكيد ترجيح "للسلم الحار" على الحرب التي قد تربك أوراقها، وتجبرها على العدول عن الحياد في بيئة مأزومة.

مع هزيمة "داعش" إذن تتصاعد الأزمات المحيطية في الأزمة السورية، وتتغيّر على إثرها التحالفات التي حددت معالم المرحلة السابقة؛ وفي بيئة كهذه يُعيد الإستراتيجي الإيراني تركيزه على أهدافه الرئيسية في سوريا.

فإلى جانب هدف الإبقاء على الحكومة السورية –الذي بات من الماضي– ثمة هدفان آخران مترابطان: الإبقاء على سوريا في "محور المقاومة"، والحفاظ على وحدة سوريا.

وتعلم طهران أن بقاء سوريا في محور المقاومة مرهون بتعزيز الحكم فيها، ومن أولويات ذلك إعادة سيطرة الحكم على كامل التراب السوري. كما تعلم أن تحقيق ذلك عسكرياً سيأتي بمواجهات مع الجبهتين الثانية والثالثة.

وإذا كانت الحكومة السورية وحلفاؤها في غنى عن المواجهات؛ فإن ثمة حلا آخر: مواصلة العمليات العسكرية لاستعادة الجيوب الباقية في عمق الأراضي المسيطر عليها، ودخول عملية تفاوضية إشراكية مع المناطق التي تسيطر عليها القوات المتحالفة مع أميركا وتركيا، بغية تحييدهما واستعادة السيادة السورية دون اللجوء للمواجهة.

نحن إذن أمام إستراتيجية صعبة المراس، قد تفضي –إن أثمرت– إلى تقريب المعارضة السورية من إيران وحلفائها، وطرح حلول بديلة لمستقبل سوريا.

ليبرمان: على الجميع في الشرق الأوسط استيعاب الدرس من ضرب المفاعل السوري

أمد/ تل أبيب – وكالات: 2018\3\21

قال وزير الجيش الإسرائيلي أفيجدور ليبرمان يوم الأربعاء إن على المنطقة بأكملها استيعاب الدرس من الضربة التي نفذتها إسرائيل في عام 2007 ضد ما يشتبه في أنه مفاعل نووي سوري.

وأضاف في بيان بعد اعتراف إسرائيل رسميا بمهمة تدمير مفاعل الكبر عام 2007 "الدوافع لدى أعدائنا تنامت في السنوات الأخيرة ولكن قدرة قوات الدفاع الإسرائيلية تنامت أيضا".

وقال "الكل في الشرق الأوسط سيعمل جيدا لاستيعاب هذه المعادلة".

تم بحمد الله